الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي ينخفض 1,2٪ إلى 44,5 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 56 سنتا ليبلغ مستوى 44,52 دولارا مقابل 45,08 دولارا للبرميل في تداولات أمس الأول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية تراجعت أسعار النفط الخام في تعاملات نهاية الأسبوعو، وذلك بعد ان ذكرت وكالة الطاقة ان الانتاج في منظمة «أوبيك» تراجع في الشهر الماضي لادنى مستوى له في ستة أشهر. وخفضت منظمة «أوبيك» الانتاج بنسبة 78٪ الشهر الماضي مما نسبته 95٪ في شهر مايو الماضي وفقا لتقرير وكالة الطاقة الدولية حيث قام العديد من الأعضاء بضخ كميات أكبر من النفط أكثر مما يسمح به اتفاق العرض.

57 مليار دولار حجم إصدارات الديون في المنطقة بنمو 53٪

الكويت ثاني الأكثر نشاطاً في أسواق الديون بالمنطقة بحصة 18٪

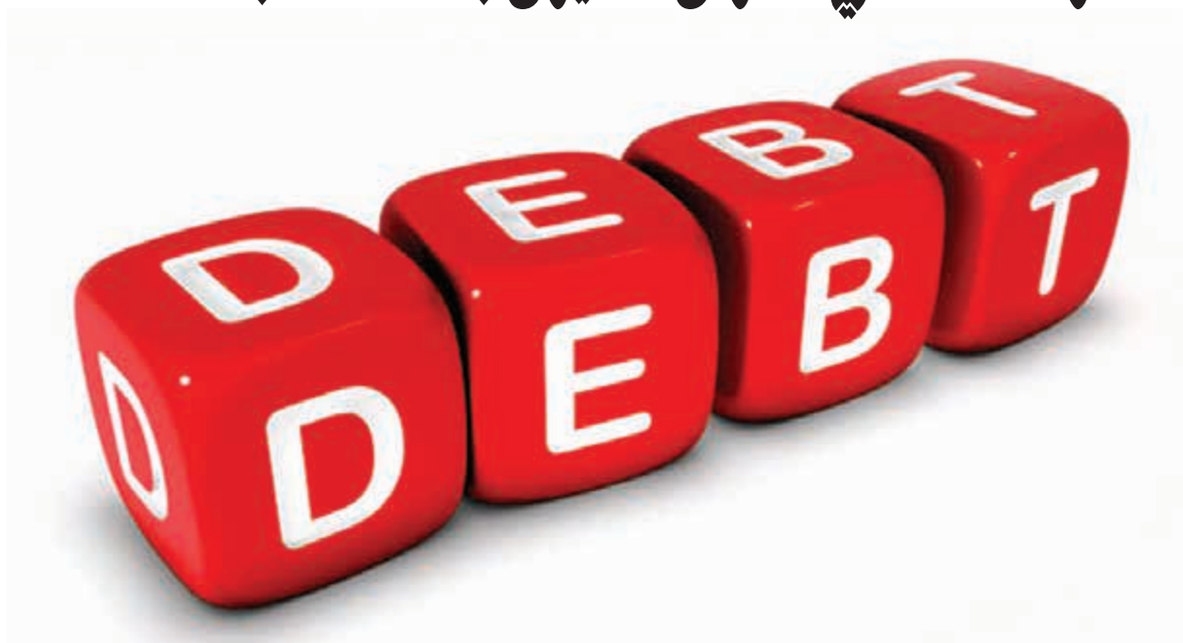

كشفت تقديرات «تومسون رويترز» في تقريرها الفصلي حول الاستثمار المصرفي في الشرق الأوسط أن رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية في الشرق الأوسط بلغت 462,1 مليون دولار خلال النصف الأول من 2017، بانخفاض 15٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي. أما عمولات إصدارات الديون فبلغت 136,9 مليون دولار، بارتفاع نسبته 88٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي، وهي أقل قيمة مسجلة في النصف الأول منذ بداية إصدار البيانات في 2000.

وقال نديم نجار، المدير العام للشرق الأوسط وشمال افريقيا، تومسون رويترز: «ارتفعت عمولات إصدارات الأسهم 36٪ إلى 39,7 مليون دولار. أما إجمالي رسوم عمليات الاندماج والاستحواذ المنجزة فبلغ 98 مليون دولار خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، بانخفاض 20٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي، وهو أقل أداء مسجل في نصف أول منذ 2012. وتراجعت رسوم القروض المجمعة بنسبة 41٪ على أساس سنوي إلى 187,6 مليون دولار، وهي أقل حصة مسجلة في ثلاث سنوات».

وبلغ إجمالي إصدارات الأسهم والأسهم المرتبطة بحقوق المساهمين في الشرق الأوسط خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي مليار دولار، أي أقل بنسبة 72٪ من القيمة المسجلة في نفس الفترة من العام الماضي، وهي أقل قيمة نصف سنوية مسجلة بأول ستة أشهر منذ 2004.

50٪ ارتفاع حجم إصدارات الديون الإسلامية عالمياً منذ بداية 2017

20 مليار دولار حجم صفقات الاندماج والاستحواذ في الشرق الأوسط

وتلقت سوق إصدارات الديون في الشرق الأوسط دعما قويا من قيام السعودية بإصدار صكوك بقيمة 9 مليارات دولار في أبريل الماضي، ومن بيع الكويت سندات في الأسواق الدولية بقيمة 8 مليارات دولار خلال مارس الماضي، ليصل إجمالي إصدارات الديون في الشرق الأوسط 57,4 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى من 2017 بنمو نسبته 53٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، كما أنها القيمة الأعلى المسجلة في أول نصف من السنة منذ بدء رصد الإصدارات في 1980.

وتصدرت السعودية قائمة الدول الأكثر نشاطا في أسواق الديون بالشرق الأوسط، بحصة تبلغ 21٪، تلتها الكويت بحصة 18٪. وارتفع حجم إصدارات الديون الإسلامية على مستوى العالم 50٪ ليصل إلى 31,4 مليار دولار منذ بداية العام الحالي.

واستحوذ بنك «أتش أس بي سي» على معظم رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية في الشرق الأوسط خلال النصف الأول، ليجمع 29,2 مليون دولار، أي ما يشكل 6,3٪ من إجمالي الرسوم. وتصدر بنك «يو بي أس» قائمة المشاركات في عمليات الدمج والاستحواذ المنجزة بحصة تبلغ 20٪ من رسوم الاستشارات، في حين حصل بنك «جيه بي مورغان» على المركز الأول من حيث رسوم إصدارات الديون. بينما احتلت «إي أف جي هيرميس» المركز الأول من ناحية رسوم الاكتتابات بالأسهم، مسجلة 12,4 مليون دولار، أي 31٪ من إجمالي رسوم الاكتتابات بالأسهم. أما البنك الصناعي والتجاري الصيني فاستحوذ على أعلى قيمة لرسوم ترتيب القروض المشتركة في الشرق الأوسط.

وبلغت قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ المعلنة في الشرق الأوسط 20,1 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2017، أي أكثر بمقدار 8٪ عن النصف الأول من العام الماضي.

بمشروعات بلغت قيمتها 120 مليار دولار

الكويت الرابعة خليجياً في الإنفاق على البنية التحتية

احتلت الكويت المركز الرابع خليجيا من حيث الانفاق على مشروعات البنية التحتية بقيمة وصلت إلى 120 مليار دولار منها مشروعات قيد الانشاء بقيمة تقارب 40 مليار دولار بينما باقي المشروعات مازالت لم يبدأ العمل بها، وبتلك القيمة تحتل الكويت المركز الخامس من حيث أعمال الانشاء بعد دول الامارات والسعودية ومصر وقطر بحسب تقرير مجلة «بي إم اي» عن قطاع الانشاءات في منطقة الشرق الأوسط.

وتصدرت دولة الإمارات قائمة الدول من حيث تنفيذ مشروعات البنية التحتية بقيمة مشروعات تبلغ 427 مليار دولار، وتوقعت المجلة تصاعد وتيرة تنفيذ المشروعات خلال العام الحالي مع بدء تنفيذ الخطط المستقبلية لعدد من الدول.

واحتلت السعودية المرتبة الثانية بقيمة مشروعات نحو 328 مليار دولار، ثم مصر بالمرتبة الثالثة بقيمة تبلغ 160 مليار دولار، وفقا للتقرير.

وذكر التقرير أن قطر جاءت في المرتبة الرابعة ثم الكويت والعراق والجزائر وعمان والأردن والبحرين.

وبحسب رصد للمجلة، تبلغ قيمة مشروعات البنية التحتية في منطقة الشرق الأوسط نحو 1,6 تريليون دولار، في ثاني أكبر قيمة للمشروعات سيتم تنفيذها في العالم بعد منطقة آسيا البالغة 3,9 تريليونات دولار.

وتابع التقرير: «لاتزال الأسواق الخليجية من أقل الأسواق المحفوفة بالمخاطر بالنسبة إلى تطوير المشروعات، لاسيما سوق الإمارات التي تعد من أكثر البيئات الملائمة لمخاطر المشروعات».

وأوضحت المجلة أن مشروعات السكك الحديدية ستحقق نموا جيدا خلال الفترة المقبلة مع كثافة مشروعات مترو الأنفاق التي يتم تنفيذها في المنطقة خاصة في السعودية وقطر ومصر.

700 ألف برميل زيادة في إنتاج ليبيا ونيجيريا منذ بدء الاتفاق

زيادة الإنتاج خارج سيطرة «أوبيك» بضغط من الأعضاء خارج الاتفاق

إيران تنوي زيادة إنتاجها.. والسعودية تخفض صادراتها للحفاظ على التوازن

وكالات: في الوقت الذي يصارع فيه أعضاء منظمة «أوبيك» من أجل الحفاظ على تنافسية النفط مقابل الانتاج الغزير من النفط الصخري والثقيل بالولايات المتحدة وكندا، تأتي الضربات من المنتجين المستقلين او غير الملتزمين باتفاقية خفض الانتاج والتي مددتها المنظمة حتى مارس من العام المقبل.

واستقرت أسعار النفط أمس الجمعة، وذلك بعد ان ذكرت وكالة الطاقة ان الانتاج في منظمة «أوبيك» تراجع في الشهر الماضي لأدنى مستوى له في ستة أشهر، ما استدعى القلق بشأن وفرة المعروض بينما انخفضت العقود الآجلة لنفط خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط تسليم اغسطس الى مستوى 45,42 دولارا للبرميل في حين انخفضت أسعار العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت لتصل إلى مستوى 47,6 دولار للبرميل.

وقال بنك الاستثمار الأميركي جيفريز «التزام «أوبيك» بتخفيضات الإنتاج تراجع إلى 98٪ في يونيو لكن الأهم أن إنتاج العضوين المعفيين حاليا من التخفيضات وهما ليبيا ونيجيريا أصبح يزيد نحو 700 ألف برميل يوميا عنه وقت إبرام اتفاق «أوبيك» في نوفمبر، ما يبطل أثر نحو 60٪ من تخفيضات «أوبيك»، وزيادة الإنتاج الأميركي بمرور الوقت تبطل أثر النسبة الباقية».

وتأتي تلك التخوفات من المنتجين في الشرق الأوسط في الوقت الذي توقعت فيه ادارة معلومات الطاقة الأميركية أن يزيد إنتاج الولايات المتحدة من الخام في 2018 بدرجة أقل من التقديرات السابقة.

وعلى مدار الأشهر الثلاثة الماضية توصلت المنظمة لحقيقة أخرى هي أن العضوين اللذين تم استثناؤهما من الاتفاق عرقلا أيضا جهود ها بسبب زيادة إنتاجهما بشكل كبير، بحسب تقرير لموقع «أويل بريس». وأشارت تقارير إخبارية مؤخرا إلى نظر المنظمة في إمكانية تقويض إنتاج البلدين.

ويقول التقرير: إنه ربما يكون الحد من إنتاج ليبيا ونيجيريا الآلية الوحيدة المتبقية في جعبة «أوبيك» للسيطرة على جانب العرض، ومع ذلك يرى محللون أن المنظمة أخطأت حينما لم تضع حدا أقصى لإنتاج البلدين.

ووفقا لمسح أجرته «إس آند بي جلوبال بلاتس»، بلغ إنتاج ليبيا النفطي 810 آلاف برميل يوميا خلال يونيو بارتفاع قدره 80 ألفا مما كان عليه في مايو، وهو أعلى مستوى منذ 2014.

ويتجه إنتاج ليبيا من الخام إلى بلوغ مليون برميل يوميا بحلول نهاية يوليو الجاري، وتعتزم مؤسسة النفط الوطنية زيادة الإنتاج إلى 1,32 مليون برميل يوميا بنهاية هذا العام.

و با لنسبة لنيجيريا، ارتفع الإنتاج إلى 1,78 مليون برميل يوميا خلال الشهر الماضي، بزيادة قدرها 50 ألف برميل يوميا عن مايو، وارتفع الإنتاج الإجمالي للبلدين معا بمقدار 380 ألف برميل يوميا في الوقت الحالي، مقارنة بالمستويات المسجلة خلال أكتوبر من العام الماضي.

وحذر أمين عام منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) محمد باركيندو من أن النصف الثاني من 2017 سيكون صعبا، معربا عن تفاؤله قائلا «الطلب على النفط سيرتفع في النصف الثاني».

وتتواصل الضغوط من الشرق حيث قال نائب وزير النفط الإيراني: إن طهران تتوقع وصول إنتاج البلاد من الخام إلى 4 ملايين برميل يوميا بنهاية 2017 مع سعي الدولة العضو في «أوبيك» إلى زيادة الإنتاج بعد أن خضعت لعقوبات دولية لسنوات.

وفي المقابل، أعلنت المملكة العربية السعودية أكبر الدول المنتجة والمصدرة بالمنظمة ان المملكة ستخفض شحنات الخام لزبائنها في أغسطس بأكثر من 600 ألف برميل يوميا لإحداث توازن في ظل ارتفاع الاستهلاك المحلي خلال فصل الصيف مع الاستمرار في الالتزام بمستويات الإنتاج التي تعهدت بها داخل منظمة «أوبيك».

طفرة الإنتاج الاميركي حفزت «أوبيك» للحفاظ على حصتها

كبار تجار الطاقة في العالم يراهنون على استمرار إنتاج النفط الصخري

محمود عيسى

قالت شركة وورلد اويل: إن كبريات شركات ومتداولي الطاقة في العالم يراهنون على ان انتاج النفط الصخري الاميركي سيستمر وبقوة وان بيوتات التداول التجارية الأوروبية بدءا من مجموعة ترافيجورا إلى مجموعة ميركوريا للطاقة ومجموعة فيتول، استثمرت في البنية التحتية الأميركية وابرمت صفقات وعقود توريد لتأمين تدفق النفط والغاز الصخري.

وأضافت الشركة ان عقد هذه الاتفاقيات دليل على أن المتداولين يرون فرصا طويلة الأجل في صناعة أثرت بالفعل على تدفقات الطاقة العالمية، لاسيما منذ أن رفعت الولايات المتحدة في نهاية عام 2015، الحظر المفروض على تصدير النفط والمطبق منذ أربعة عقود.

وفي تعقيبه على هذا الموضوع، قال المصرفي السابق في بنك اتش اس بي سي لتمويل التجارة السلعية جان فرانسوا لامبرت، ان النفط الصخري الزيتي اصبح هو الواقع الجديد، حيث انه يوفر المزيد من القرص الاختيارية لتجارة النفط وهذا هو بالضبط ما يحتاجه المتداولون وتجار النفط.

وأوضحت الشركة ان النفط والغاز الصخريين احدثا تحويلا في أسواق الطاقة العالمية. وقد حفزت طفرة الإنتاج من النفط الصخري منظمة أوبيك لتخوض حربا للمحافظة على حصتها السوقية أدت إلى انخفاض أسعار النفط الخام التي تجاوزت 100 دولار للبرميل في عام 2014 إلى ما دون 50 دولارا في الوقت الحاضر. ومن خلال مزيج من التقدم التكنولوجي وأساليب الإنتاج الاعلى كفاءة، أثبتت صناعة النفط الصخري مرونة أكبر في التجاوب مع الاتجاه النزولي مما توقعه معظم الناس. ومن هنا فعندما غيرت أوبيك تكتيكها في نوفمبر الماضي وبدأت خفض الإنتاج لزيادة الأسعار، ارتفع الإنتاج الأميركي مرة أخرى إلى أعلى مستوى له منذ عام 2015، بينما انخفض سعر خام غربي تكساس الوسيط بنسبة 2,6٪ ليصل إلى 44,32 دولارا للبرميل في نيويورك يوم الجمعة الماضي.

وانتهت شركة وورلد اويل الى القول ان شركة فيتول، اكبر متداول نفطي مستقل في العالم، والتي تدير اكثر من 7 ملايين برميل يوميا، كان اول شركة تصدر النفط الخام الاميركي عشية رفع الحظر.

البطالة المقنعة.. تكدس بالجهاز الحكومي والإنتاجية صفر

تظهر البطالة المقنعة إذا كان هناك جزء من القوة العاملة إما من دون عمل، أو أن وجوده زائدا عن الحاجة الفعلية، وبالتالي تكون إنتاجية هذا العامل صفرا، وهي رغم ذلك بطالة لا تؤثر على الإنتاج الكلي.

تنتشر البطالة المقنعة في الاقتصاد عندما تكون الإنتاجية منخفضة، وأبرز صورها تكدس العاملين في الأجهزة الحكومية بما يفوق احتياجات تلك الأجهزة.

توجد البطالة المقنعة في كثير من الأحيان في البلدان النامية، والتي تمتلك أعدادا كبيرة من السكان، وتزداد حدتها نتيجة التزام هذه البلدان بتعيين الخريجين، دون أن يكون هناك احتياج حقيقي لعملهم.

كثيرا ما تنتشر هذه الظاهرة في أسواق العمل غير الرسمية، وفي أسواق العمل الزراعي، والتي يمكنها استيعاب كميات كبيرة من الأيدي العاملة.

يمكن أيضا أن يشير مصطلح البطالة المقنعة أو المخفية إلى شريحة من السكان الذين لا يعملون بكامل طاقتهم، ولكن هؤلاء في الغالب لا يتم إدراجهم في إحصاءات البطالة الرسمية داخل الاقتصاد.

هذا المصطلح قد يشمل أيضا أولئك الذين لا تمنحهم وظائفهم التي يعملون بها فرصة استغلال كامل قدراتهم، أو الذين لا يبحثون عن عمل لكنهم قادرون على أداء عمل له قيمة مضافة كبيرة بالنسبة للاقتصاد.

في ظروف معينة، قد يكون لدى الأشخاص الذين يعملون بدوام جزئي القدرة على العمل بدوام كامل، ويندرج بجانبهم تحت ذلك التصنيف هؤلاء الذي يقبلون بالعمل في وظائف دون ما يمتلكونه من قدرات ومهارات.

في الحالات السابقة، يمكن الإشارة إلى البطالة المقنعة على أنها «عمالة ناقصة»، وتشمل أولئك الذين يعملون ببعض وليس بكامل قدراتهم.

على سبيل المثال، شخص يحمل ماجستير في إدارة الأعمال (MBA) اضطر للقبول بالعمل كمحصل (كاشير) لأنه لم يستطع العثور على عمل في مجاله، وبالتالي يندرج هذا الشخص تحت «العمالة الناقصة» لأنه يعمل في وظيفة أقل من قدراته.

هناك مجموعة أخرى يمكن إدراجها تحت مسمى «البطالة المقنعة»، وهم أولئك الذي يعانون من مرض، أو أصحاب الهمم الذين لديهم إعاقة جزئية، وعلى الرغم من أن هؤلاء قد لا يعملون بشكل نشط، إلا أن لديهم القدرة على أن يكونوا منتجين داخل الاقتصاد.